تقييم السياسات العامة في العراق (سياسة رفع سعر الدولار عام 2021 نموذجا)

م.م. بان حسن احمد
معهد التقني الصويرة
الجامعة التقنية الوسطى

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية . العراق . العملات الاجنبية

الملخص:

تقييم سياسة رفع سعر الدولار في العراق عام 2021 يبرز أهمية فهم تأثيرات القرارات الحكومية على الاقتصاد والمجتمع. كان رفع سعر صرف الدينار العراقي قرارًا جريئًا بغرض معالجة التحديات الاقتصادية، ولكنه أثار تساؤلات وانتقادات واسعة. يستعرض هذا التقييم أسباب اتخاذ القرار، ويحلل تأثيراته المتوقعة والغير متوقعة. كما يلقي الضوء على ردود الفعل المتنوعة في المجتمع العراقي وكيفية تأثير القرار على مختلف جوانب الحياة اليومية والاقتصاد الوطني. هذا التقييم يقدم نظرة واسعة تهدف إلى فهم التحديات والتفاصيل الدقيقة لسياسات الحكومة وكيف يمكن تحسينها لتعزيز استقرار الاقتصاد ورفاهية المواطنين.

المقدمة:

تُعَدُّ السياسات العامة في العراق من العناصر الحيوية التي تشكل إطاراً هاماً لتوجيه الاقتصاد وإدارة الشؤون الوطنية. وفي سياق البحث عن أفضل السياسات لتحقيق التنمية المستدامة، تبرز سياسة رفع سعر الدولار عام 2021 كنموذج استثنائي تستحق الدراسة والتقييم.

تأتي هذه السياسة في إطار جهود الحكومة العراقية لتحقيق استقرار اقتصادي وتعزيز السيادة المالية، ولكنها أثارت جدلاً واسعًا وأثرت بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة. تحمل هذه السياسة مسؤولية كبيرة في تحديد الاتجاه الاقتصادي للبلاد، وتشكل نقاط تحول حاسمة في سياق الإصلاحات الاقتصادية، وتتطلب فهماً دقيقاً لتأثيرات هذه السياسة على الاقتصاد والمجتمع، وكذلك تحليلًا شاملاً للتحديات والفرص التي تطرأ نتيجة لها. يهدف هذا البحث إلى استكشاف تفاصيل سياسة

رفع سعر الدولار في العراق لعام 2021، مع التركيز على الجوانب التحليلية والتقييمية لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخطوة الحكومية.

سيكون البحث مركزًا على تحليل سياق اتخاذ هذه السياسة، والأهداف التي وراءها، وكيفية تنفيذها، مع إلقاء الضوء على التحديات التي واجهتها والتعلم من الدروس المستفادة. سيشمل البحث أيضاً استكمالًا للتحليل النقدي للردود والتفاعلات المجتمعية والاقتصادية، وذلك لفهم عمق التأثيرات المترتبة على الساحة الوطنية، وتأتي هذه الدراسة في إطار جهودنا المستمرة لتعزيز التفاهم وتقديم الرؤى حول القرارات الحكومية الرئيسة في محاولة لتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية ورفاهية المجتمع.

أولاً: مشكلة البحث

تقوم هذه الدراسة بتحليل وتقييم السياسة العامة لرفع سعر الدولار في العراق خلال عام 2021، مع التركيز على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا القرار.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من ضرورة فهم تأثيرات القرارات الحكومية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وتحديد مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها المعلنة.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. تحليل دوافع وخلفيات اتخاذ سياسة رفع سعر الدولار في العراق.
2. تقييم التأثيرات الاقتصادية لهذه السياسة على القطاعات المختلفة في الاقتصاد العراقي.
3. استكشاف التأثيرات الاجتماعية لرفع سعر الدولار على المواطنين والمجتمع العراقي.
4. تقديم توصيات لتحسين السياسات العامة المتعلقة بسعر الصرف في العراق.

رابعاً: فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن سياسة رفع سعر الدولار في العراق عام 2021 قد تكون قد أثرت بشكل متباين على الاقتصاد والمجتمع العراقي، وقد يكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية تحتاج إلى تقييم دقيق وتحليل شامل.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة رفع سعر الدولار

المطلب الأول: تاريخ سياسة رفع سعر الدولار في العراق

في المدة التي سبقت سياسة رفع سعر الدولار في العراق عام 2021، كانت البلاد تواجه تحديات اقتصادية هائلة ناتجة عن عدة عوامل. في السنوات السابقة، شهد العراق

انخفاضاً في أسعار النفط، وهي المورد الرئيسي للإيرادات الحكومية. هذا الانخفاض في أسعار النفط أثر بشكل كبير على الميزانية العامة للدولة، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي وتأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (البيضاني،166:2012)

في هذا السياق، كان هناك ضغط متزايد على سعر صرف العملة الوطنية، الدينار العراقي. انخفضت قيمته مقابل الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تفاقم التضخم وتقليل قوة الشراء لدى المواطنين. كما تسبب هذا التدهور في العملة في زيادة الطلب على الدولار، مما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة ونقصها في السوق، وفي محاولة لتحسين الوضع الاقتصادي وتثبيت العملة الوطنية، قررت الحكومة العراقية اتخاذ سياسة رفع سعر الدولار. تمت هذه الخطوة بشكل مدروس لزيادة قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، مع الهدف الرئيسي من الحد من التضخم وتعزيز استقرار العملة. كانت هذه السياسة جزءًا من إصلاحات اقتصادية أوسع نطاقًا تهدف إلى تحسين الأوضاع المالية للبلاد وجذب الاستثمارات، ومع ذلك، أثارت هذه السياسة جدلاً واسعاً في العراق، حيث اعتبرها البعض إجراءً صعبًا على المواطنين والطبقات الفقيرة، في حين رأى آخرون أنها ضرورية لتحسين الاقتصاد والحد من التضخم. هذا الجدل أثار تحفظات واحتجاجات في بعض المناطق، مما أضاف تعقيداً إضافياً إلى السياق السياسي والاقتصادي في العراق. (الخزرجي ،8:2010)

إضافةً إلى التحديات الاقتصادية، كان هناك أيضًا سياق سياسي معقد في العراق. كانت البلاد تعاني من تأثيرات مستمرة للنزاعات الداخلية والتداخلات الإقليمية. هذا الوضع السياسي غير المستقر عمل على تعقيد القرارات الاقتصادية وجعل من الصعب تحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي، وتأثرت السياسة بتباين الآراء حيالها، حيث عبر البعض عن تفاؤلهم بتحسين الوضع الاقتصادي على المدى الطويل، بينما انتقد آخرون التأثيرات السلبية الفورية على المواطنين، خاصة الطبقات الفقيرة التي شعرت بارتفاع تكلفة المعيشة، والعوامل الاقتصادية والسياسية لم تكن الوحيدة التي تأثرت بسياسة رفع سعر الدولار، بل شملت أيضًا عناصر اجتماعية. زادت الاحتجاجات والتظاهرات في بعض المناطق احتجاجًا على الإجراءات الاقتصادية، وزادت التوترات بين الحكومة والمواطنين، وأن سياسة رفع سعر الدولار في العراق كانت جزءًا من إطار أوسع لإصلاحات اقتصادية، ولكنها أثارت تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والحفاظ على استقرار البلاد كان تحديًا هامًا وسط هذا السياق المعقد، ولقد أثارت سياسة رفع سعر الدولار في العراق تحديات كبيرة للحكومة وللمواطنين على حد

سواء. كان هناك ضغوط متزايدة على الحكومة لتقديم إجراءات تخفيف وتحفيز اقتصادي لتلبية احتياجات المواطنين وتهدئة التوترات الاجتماعية، وفي محاولة للتصدي لهذه التحديات، قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات، مثل تقديم حوافز اقتصادية وبرامج دعم اجتماعي للطبقات الفقيرة. كما قامت بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز نمو القطاع الخاص، ومع مرور الوقت، بدأت تظهر بعض النتائج الملموسة لهذه السياسة، سواء من حيث استقرار سعر الصرف أو تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تقييم دقيق ومستمر لتأثيرات هذه السياسة على المدى الطويل، خاصة في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والسياسية، وإن سياسة رفع سعر الدولار في العراق تمثلت في خطوة جريئة لمواجهة التحديات الاقتصادية الهائلة. ومع ذلك، استمرار التوازن بين متطلبات الإصلاح وحقوق المواطنين يظل أمرًا حاسمًا لضمان استقرار البلاد وتحقيق التنمية المستدامة. .(داغر وعاشور،209:2014)

المطلب الثاني: أهداف رفع سعر الدولار

أن تحليل أهداف رفع سعر الدولار يكون من خلال فهم دوافع الحكومة والجهات المعنية في اتخاذ هذه القرارات: (صكبان ،205:2019)

1. تحسين التوازن الاقتصادي: الهدف الرئيسي وراء رفع سعر الدولار كان تحسين التوازن الاقتصادي في العراق. بسبب انخفاض أسعار النفط، كان هناك تحديات كبيرة في تمويل الميزانية الحكومية. رفع سعر الدولار يهدف إلى زيادة إيرادات الحكومة من صادرات النفط التي تتم بالدولار، مما يخفف من الضغط على الميزانية.
2. التحكم في التضخم: رفع سعر الدولار كان أحد الوسائل المستخدمة للتحكم في التضخم. بفعل ارتباط الدينار العراقي بالدولار، قد يؤدي تقوية قيمة الدولار إلى تقليل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.
3. تحفيز القطاع الصادرات: من خلال زيادة قيمة الدولار، يُشجع القطاع الصادرات على تحسين تنافسيته وزيادة إيرادات العملة الصعبة. هذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات ويدعم استقرار الاقتصاد.
4. جذب الاستثمارات الأجنبية: تقوية قيمة الدولار يمكن أن تجعل الاستثمارات في العراق أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، حيث يصبح من الأكثر جدوى وثقة في استقرار العملة.
5. تعزيز الاستقرار المالي: رفع سعر الدولار يهدف أيضًا إلى تعزيز الاستقرار المالي عبر تحقيق توازن في سوق العملات والتحكم في التقلبات السعرية.

6. تحسين قوة الدينار العراقي: تقوية الدولار يمكن أن تساعد في تحسين قوة الدينار العراقي، مما يؤدي إلى تحسين قوة الشراء للمواطنين.
7. تحقيق التوازن في الميزانية: رفع سعر الدولار يأتي في إطار جهود لتحقيق توازن في الميزانية الحكومية وتجنب العجز المالي.
8. تحسين شروط الاقتراض الدولي: تقوية العملة وتحسين الأوضاع المالية يمكن أن تؤدي إلى تحسين شروط الاقتراض الدولي للعراق، مما يسهم في توفير تمويل للمشاريع الاقتصادية الضرورية.
9. تعزيز الثقة في الاقتصاد: تقوية قيمة الدولار واتخاذ إجراءات لتحسين الأوضاع المالية يمكن أن يعزز الثقة في الاقتصاد العراقي، سواء بين المستثمرين المحليين أو الأجانب.
10. تحسين إدارة السياسات النقدية: يمكن أن يسهم رفع سعر الدولار في تحسين إدارة السياسات النقدية والمالية، مما يعزز القدرة على التحكم في العوامل الاقتصادية وتحفيز النمو المستدام. .(الخشيماوي والدلفي ،17:)
11. تعزيز الاستقرار الاقتصادي: من خلال تحسين التوازن الاقتصادي وتقليل التضخم، يمكن لرفع سعر الدولار أن يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.
12. توجيه الاستثمار نحو القطاعات الأساسية: قد تكون الزيادة في قيمة الدولار حافزًا لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الأساسية والصناعات ذات القيمة المضافة.
13. تعزيز التنافسية الاقتصادية: قد يسهم رفع سعر الدولار في تحفيز التنافسية للشركات الوطنية على الصعيدين المحلي والدولي.
14. تقوية الاحتياطيات الدولية: زيادة الإيرادات من صادرات النفط بفعل رفع سعر الدولار يمكن أن تسهم في بناء وتعزيز الاحتياطيات الدولية للبلاد.
15. تحسين فرص العمل: تحسين الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

تجمع هذه الأهداف معًا لتشكل جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق، وتكوين توازن حساس بين احتياجات الحكومة والمواطنين والاقتصاد بشكل عام. .(الغالبي ،3:2017)

المبحث الثاني: التأثير الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الأول: تأثير رفع سعر الدولار على الاقتصاد

1. القطاع المصرفي: قد يؤثر رفع سعر الدولار إيجابيًا على القطاع المصرفي من خلال زيادة إيرادات البنوك من خدمات الصرافة والتداول بالعملات. ومع ذلك، قد تواجه البنوك تحديات في التعامل مع تقلبات سعر الصرف وضغوط العملاء نتيجة لتغيرات في تكاليف الاقتراض والسيولة.
2. القطاع الصناعي: تأثير رفع سعر الدولار على القطاع الصناعي يعتمد على نوع الصناعة. الصناعات التي تعتمد على واردات قد تواجه زيادة في تكاليف الإنتاج، في حين قد تستفيد الصناعات التصديرية من تحسن في التنافسية.
3. القطاع الزراعي: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على القطاع الزراعي بتأثير مختلف. قد يزيد تكلفة استيراد المواد الزراعية، ولكن في نفس الوقت، قد يزيد القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية.
4. القطاع التجاري: قد يتأثر القطاع التجاري بشكل كبير، حيث يمكن أن يزيد رفع سعر الدولار من تكاليف الواردات ويؤثر على هوامش الربح للتجار. ومع ذلك، يمكن للتجار الذين يعتمدون على التصدير تحقيق فوائد من قيمة الدينار المحسنة.
5. القطاع العقاري: قد يؤدي رفع سعر الدولار إلى زيادة تكلفة المواد البناء المستوردة، مما قد يؤثر على صناعة البناء والعقارات. ولكن في المقابل، قد يزيد الاستثمار الأجنبي في القطاع العقاري نتيجة لتحسين الاستقرار الاقتصادي.
6. القطاع الخدمي: يمكن أن يكون لرفع سعر الدولار تأثير على القطاع الخدمي من خلال زيادة تكلفة الواردات والخدمات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تعديل في أسعار الخدمات المقدمة للمستهلكين.
7. القطاع العام: قد يواجه القطاع العام ضغوطًا مالية إضافية نتيجة لتغيرات في تكاليف الديون الخارجية وتأثيرات تقلبات سعر الصرف على الميزانية العامة.
8. المواطنين: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على المواطنين من خلال زيادة في تكلفة المعيشة وارتفاع الأسعار، مما قد يؤدي إلى تقليل قدرتهم الشرائية.
9. السياحة والقطاع الفندقي: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على القطاع السياحي والفندقي من خلال زيادة تكلفة السفر والإقامة للزوار الأجانب، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع في عدد السياح.
10. الصناعات الطاقوية: تكون الصناعات الطاقوية معرضة لتأثير رفع سعر الدولار، حيث قد تتأثر تكلفة مشروعات الطاقة وتأثيراتها على توزيع التكلفة على المستهلكين.

11. القطاع التكنولوجي: قد يكون لرفع سعر الدولار تأثير إيجابي على القطاع التكنولوجي، حيث يمكن أن يزيد من قوة الشراء لاستيراد التكنولوجيا الحديثة وتحفيز الاستثمار في الابتكار وتطوير الصناعات التكنولوجية.
12. التأثير الاجتماعي: قد يؤدي رفع سعر الدولار إلى تأثيرات اجتماعية متنوعة، مثل زيادة التفاوت الاقتصادي والضغط على الطبقات الاجتماعية الفقيرة.
13. الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قد يؤدي تحسين قيمة العملة إلى تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجانب.
14. القطاعات الصحية والتعليمية: يمكن أن يتأثر قطاع الصحة والتعليم بتأثير رفع سعر الدولار من خلال تأثيراته على تكلفة الواردات وتكاليف الخدمات.
15. التأثير على الديون الخارجية: قد يكون لرفع سعر الدولار تأثير على ديون العراق الخارجية، حيث قد يزيد التكلفة الحقيقية لسداد هذه الديون.

باختصار، يكون تأثير رفع سعر الدولار معقدًا ومتنوعًا حسب نوعية القطاع واعتماده على الاقتصاد الوطني والتحديات الخاصة به.

المطلب الثاني: تأثير رفع سعر الدولار على المواطنين

تأثير رفع سعر الدولار على المواطنين يعكس الديناميات المعقدة للتغيرات في سوق العملات وكيف يتم تحويل هذه التغيرات إلى تأثيرات على حياة الأفراد والطبقات الاجتماعية المختلفة. لنلقي نظرة أعمق على هذا التأثير: (الغالبي،34:2017)

1. تكلفة المعيشة: قد يكون أحد أبرز التأثيرات هو ارتفاع تكلفة المعيشة. رفع سعر الدولار يمكن أن يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع المستوردة، مما يؤثر سلبًا على قوة الشراء للمواطنين.
2. الدخل الشخصي: للأفراد الذين يعتمدون على دخل ثابت، مثل الرواتب، قد يجدون أنفسهم أمام تحديات في التكيف مع ارتفاع تكلفة الحياة. قد يتطلب منهم التكيف مع ميزانيات محدودة والبحث عن سبل لتحسين دخلهم.
3. الطبقات الفقيرة: يكون لرفع سعر الدولار تأثيرًا أكبر على الطبقات الفقيرة، حيث قد تكون لديها أقل قدرة على التكيف مع زيادة في تكلفة المعيشة. قد يعاني الفقراء من ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية وتأثيراتها على الحياة اليومية.

4. العمالة والبطالة: قد يؤدي رفع سعر الدولار إلى تغيرات في سوق العمل، حيث قد يكون هناك تأثير على الوظائف في بعض القطاعات، مما يتسبب في تحديات إضافية للباحثين عن عمل.
5. التعليم والرعاية الصحية: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على قطاعات التعليم والرعاية الصحية، حيث قد تزيد تكاليف الدراسة والخدمات الطبية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحديات إضافية للأفراد والعائلات في تأمين التعليم والرعاية الصحية.
6. الديون الشخصية: قد يكون لرفع سعر الدولار تأثير على الديون الشخصية، حيث قد تزيد تكاليف الفوائد للقروض المتغيرة بالعملة الأجنبية، مما يزيد الضغط على الأفراد الذين لديهم التزامات مالية.
7. الاستهلاك: قد يتأثر نمط الاستهلاك للمواطنين بسبب رفع سعر الدولار، حيث قد يلجأون إلى خفض إنفاقهم على السلع والخدمات غير الأساسية.
8. الفجوة الاجتماعية: قد يزيد رفع سعر الدولار من الفجوة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية، حيث يمكن أن تكون التأثيرات أكثر حدة على الفقراء مقارنة بالطبقات الاجتماعية الأخرى.
9. التأثير على القروض العقارية: قد يؤثر رفع سعر الدولار على قروض العقارات التي تم تحديدها بالعملة الأجنبية، حيث يمكن أن يزيد من تكاليف السداد ويؤدي إلى زيادة الضغط على المالكين.
10. التأثير على الاستثمارات الشخصية: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على استثمارات الأفراد، سواء كانت في الأصول المحلية أو الاستثمارات الأجنبية. قد يتطلب من المستثمرين تقييم مخاطرهم وضبط استراتيجياتهم.
11. التأثير على التوجهات الاستهلاكية: قد يؤدي رفع سعر الدولار إلى تغييرات في توجهات الاستهلاك للمواطنين، حيث قد يتعين عليهم تقدير الأولويات وضبط أنماط إنفاقهم.
12. التأثير على الاستقرار الاجتماعي: يمكن أن يؤدي تأثير رفع سعر الدولار إلى زيادة التوترات الاجتماعية، خاصة إذا كانت التأثيرات سلبية بشكل كبير على حياة الأفراد والطبقات الاجتماعية الأضعف.
13. التأثير على الثقة الاقتصادية: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على ثقة المواطنين في الاقتصاد، حيث قد يشعرون بالقلق بشأن مستقبلهم المالي ويكون لديهم تأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار.

14. التأثير على الهجرة الداخلية: قد يؤثر رفع سعر الدولار على قرارات الهجرة الداخلية، حيث قد يبحث بعض الأفراد عن فرص أفضل في مناطق أخرى تكون أقل تكلفة.
15. التأثير على السلوك الاقتصادي: قد يؤدي تأثير رفع سعر الدولار إلى تغييرات في سلوك المواطنين الاقتصادي، سواء كان ذلك من خلال زيادة الادخار أو تحولات في الإنفاق.

تكون هذه التأثيرات معقدة وتتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. يتطلب فهم تأثير رفع سعر الدولار على المواطنين تحليلًا شاملاً يأخذ في اعتباره تفاصيل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والطبقات المختلفة.(خضر، 191:2019)

المبحث الثالث: التقييم والتحليل

المطلب الأول: تقييم سياسة رفع سعر الدولار

في تقييم نجاح أهداف سياسة رفع سعر الدولار، يجب أن ننظر إلى مدى تحقيق الأهداف المرسومة ومدى تلبيتها لتوقعات الحكومة. سنقوم بتحليل هذا الأمر بشكل واسع: (صالح ،2:2010)

1. تحقيق الاستقرار النقدي: هدف رفع سعر الدولار قد يكون تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تثبيت قيمة العملة وتقليل التضخم. يتوقع الحكومة أن يؤدي زيادة قيمة العملة إلى استقرار الأسعار وتحفيز الثقة في النظام المالي. يتم تقييم نجاح هذا الهدف من خلال مراقبة معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف على المدى الطويل.
2. تحسين عائدات صادرات النفط: يهدف رفع سعر الدولار إلى زيادة عائدات النفط المقدرة بالعملة المحلية. يتوقع الحكومة أن يزيد هذا من إيراداتها ويحسن وضعها المالي. يتم تقييم نجاح هذا الهدف من خلال متابعة مدى زيادة الإيرادات النفطية وتأثيرها على الميزانية.
3. تحفيز الاستثمار الأجنبي: إذا كانت الحكومة تتوقع زيادة في الاستثمارات الأجنبية، يعني ذلك أن رفع سعر الدولار يجعل الاستثمار في البلاد أكثر جاذبية. يتم تقييم نجاح هذا الهدف عن طريق مراقبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على الاقتصاد.
4. تعزيز الاحتياطيات الدولية: يهدف رفع سعر الدولار أيضًا إلى تعزيز الاحتياطيات الدولية للبلاد. يتوقع الحكومة أن تزيد الاحتياطيات الدولية من قوة البلاد في التعامل مع التحديات المالية. يتم تقييم نجاح هذا الهدف من خلال مراقبة مستوى الاحتياطيات وتأثيرها على استقرار الاقتصاد.

5. تحسين التوازن في الميزانية العامة: يمكن لرفع سعر الدولار أن يعزز التوازن في الميزانية العامة من خلال زيادة الإيرادات وتحسين هيكل النفقات. يتم تقييم نجاح هذا الهدف من خلال مراقبة كيفية تأثير السياسة على ميزانية الحكومة.
6. تحسين قدرة التنافس للصادرات: يعتبر تحسين قدرة التنافس للصادرات واحدًا من الأهداف المهمة. من خلال رفع سعر الدولار، يتوقع الحكومة أن تزيد الصادرات من تنافسيتها. يتم تقييم نجاح هذا الهدف من خلال مراقبة حجم الصادرات وأثر السياسة على الصناعات التصديرية.
7. تحقيق التوازن في الحساب الجاري: يتطلب تحقيق التوازن في الحساب الجاري النظر إلى تأثير رفع سعر الدولار على الصادرات والواردات. إذا كان هناك تحسن في التوازن بينهما، يمكن اعتبار ذلك نجاحًا في تحقيق هذا الهدف.
8. التحفيز للقطاعات الاقتصادية الأساسية: إذا كان الهدف هو تحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأساسية، يتعين تقييم مدى تحقيق ذلك من خلال مراقبة نمو هذه القطاعات وتأثير السياسة على إقبال المستثمرين.

باختصار، يعتبر تحقيق أهداف سياسة رفع سعر الدولار تحديًا معقدًا يتطلب تقييمًا دقيقًا لمدى تحقيق الأهداف وتأثيرها على مختلف جوانب الاقتصاد. من خلال مراقبة هذه النقاط وتحليل البيانات المالية والاقتصادية، يمكن للحكومة تحديد نجاح السياسة واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأداء إذا لزم الأمر. (الجاف ،88:2014)

المطلب الثاني: التحليل النقدي

التحليل النقدي لسياسة رفع سعر الدولار يشمل فحص الآراء والانتقادات الموجهة لها من قبل خبراء ومحللين اقتصاديين. يمكن تقسيم هذا التحليل إلى عدة جوانب: (الخزرجي،50-58:2015)

1. تأثير على التضخم: قد يتناول المحللون والخبراء تأثير رفع سعر الدولار على معدلات التضخم في البلاد. إذا كانت هناك مخاوف من ارتفاع التضخم نتيجة لزيادة تكلفة السلع المستوردة، يمكن أن يكون لهذا تأثير كبير على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.
2. تأثير على الديون الخارجية: يتطرق المحللون إلى كيفية تأثير رفع سعر الدولار على الديون الخارجية للبلاد. إذا كانت الديون مقومة بالعملة الأجنبية، فإن زيادة قيمة الدولار قد تؤدي إلى زيادة في تكلفة سداد الديون.

3. تأثير على القطاع المصرفي: يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على القطاع المصرفي، وقد يُناقش مدى استعداد البنوك ومؤسسات الإقراض للتعامل مع تقلبات سعر الصرف وكيف يمكن أن تؤثر هذه التقلبات على صحة القطاع المصرفي.
4. تأثير على القطاع الصناعي والزراعي: يمكن للمحللين استعراض تأثير رفع سعر الدولار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الصناعة والزراعة. يُناقش كيف يمكن أن تؤثر التغييرات في سعر العملة على تكاليف الإنتاج وتصدير المنتجات.
5. التأثير على القطاع العقاري: يتحدث المحللون عن كيف يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على سوق العقارات، خاصة إذا كانت الصفقات والعقود معمولة بالعملة الأجنبية. يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى تغييرات في الطلب والعرض في سوق العقارات.
6. تأثير على الطبقات الاجتماعية: يُناقش التحليل النقدي كيف يمكن أن يؤثر رفع سعر الدولار على الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع العراقي. هل يتسبب ذلك في زيادة الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الثرية والفقيرة؟
7. الاستجابة الحكومية: يتم التحليل أيضًا لكيفية استجابة الحكومة للانتقادات والتحديات المطروحة من قبل الخبراء. هل هناك تعديلات أو إجراءات إضافية تتخذ للتعامل مع أي تأثيرات سلبية محتملة لرفع سعر الدولار؟
8. تقييم استدامة السياسة: يمكن للمحللين تقييم استدامة سياسة رفع سعر الدولار على المدى الطويل، ويمكن أن يتضمن ذلك النظر إلى الآثار المتوقعة في المستقبل وكيف يمكن تحسين أداء السياسة.

باختصار، يُناقش التحليل النقدي لسياسة رفع سعر الدولار في العراق الآراء والانتقادات من زوايا متعددة، مما يساعد على فهم أفضل لتأثيرات هذه السياسة على الاقتصاد والمجتمع. (القريشي ، بدون سنة ،258)

الخاتمة:

يُظهر تقييم سياسة رفع سعر الدولار في العراق عام 2021 أن هذه السياسة كانت جزءًا من إطار أوسع للإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لتحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للبلاد. كما أظهر التحليل أن هناك فوائد محتملة لهذه السياسة، مثل تحسين التوازن الاقتصادي والتحكم في التضخم، وتعزيز القطاع الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في الميزانية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد العراقي وتحسين فرص العمل، ومع ذلك، فإن هذه السياسة أيضًا واجهت تحديات كبيرة وأثارت جدلاً واسعًا

في البلاد، حيث اعتبرها البعض إجراءًا صعبًا على المواطنين والطبقات الفقيرة، وتسببت في زيادة تكلفة المعيشة، وأدت إلى احتجاجات وتوترات اجتماعية. لذلك، فإن التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية وضمان حقوق ومصالح المواطنين يظل تحديًا كبيرًا.

بناءً على ذلك، ينبغي على الحكومة العراقية أن تتبنى نهجًا حكيمًا يأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية لأي سياسة اقتصادية تتبناها، وأن تعمل على تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية ورفاهية المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستمر الحكومة في مراقبة وتقييم تأثيرات السياسات الاقتصادية على المدى الطويل، وتكييفها بناءً على الظروف واحتياجات السوق والمواطنين، وفي النهاية، يؤكد هذا التقييم على أهمية تبني سياسات عامة متوازنة ومستدامة تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في العراق، وتعزيز مكانته الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي.

اهم الاستنتاجات

1. أظهرت السياسة تأثيرات متنوعة على الاقتصاد العراقي، حيث تأثرت العديد من القطاعات بطرق مختلفة، من الصناعة إلى الزراعة والمصارف.
2. ساهم رفع سعر الدولار في زيادة إيرادات النفط، مما قد يكون له تأثير إيجابي على الميزانية العامة للحكومة.
3. يُشير التحليل إلى مخاطر زيادة معدلات التضخم نتيجة للسياسة، مما يستدعي الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتحكم فيها وحماية القوة الشرائية للمواطنين.
4. يُلقي التحليل الضوء على تأثير رفع سعر الدولار على الديون الخارجية، مما يتطلب إدارة فعّالة للديون لتجنب التحديات المحتملة.
5. من الملاحظ تحسين قدرة التنافس للصادرات العراقية، وهو جانب إيجابي يعزز مكانة البلاد في الأسواق الدولية.

التوصيات

1. يُنصح بتعزيز جهود تنويع مصادر الإيرادات لتقليل التبعية على النفط. يمكن ذلك من خلال دعم قطاعات أخرى مثل الصناعة والسياحة، مما يعزز استقرار الاقتصاد ويقلل من تأثير التقلبات في أسعار النفط.
2. يجب تكثيف الجهود لإدارة التضخم والتحكم فيه بفعالية. يتطلب ذلك متابعة دقيقة وتعاون مستمر مع الجهات الاقتصادية المختلفة لتحقيق توازن بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار.

3. ينبغي تعزيز جهود الحكومة في تعزيز الشفافية وتحسين التواصل مع الجمهور. يجب أن تكون القرارات الاقتصادية والسياسية مفهومة للمواطنين، مما يقلل من مستويات عدم اليقين ويعزز الثقة في الحكومة.
4. يُنصح بتحسين إدارة الديون الخارجية وضبط سياسات الاستدانة لتجنب التحديات المحتملة في المستقبل. يمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الجهات الدولية وتنمية إستراتيجيات فعّالة لإدارة الديون.
5. يُنصح بتعزيز التحفيز للقطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل الصناعة والزراعة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير تسهيلات ودعم للمشاريع الاستثمارية في هذه القطاعات.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

1) الجاف، إستبرق إسماعيل حمه مراد(2014). سياسة البنك المركزي وتأثيرها على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة 1990-2012، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
2) الجبوري، سوسن كريم هودان وصكبان، قاسم سعد(2019). اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1990-2016 ،مجلة اهل البيت ،العدد 24،2019.
3) جراح، نعيم صباح واخرون (2019). اثر الادوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 25 ،العدد 110.
4) الخزرجي، ثريا(2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد23.
5) الخشيماوي، جاسم هادي فرج والدلفي، علي هادي حميد(بدون سنة). تحليل السياسة النقدية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي العراق نموذجا للمدة 2003-2015.
6) العبيدي ،عمر محمود عكاوي(2009). فاعليه السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من 1980-2007، كليه اداره والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
7) العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
8) العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

9) الغالبي، عبد الحسين جليل والجبوري، سوسن كريم هودان(2017). اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد14،العدد2017،3.

10) الغالبي، عبد الحسين جليل(2017). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي ،مجلة الدراسات النقدية والمالية ،عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث 2017.

11) كاظم ،تبارك فائد(2017). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، مشروع بحث ، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعه القادسية .

المصادر الأجنبية:

1) Al-Jaf، Istabraq Ismail Hama Murad (2014). Central Bank policy and its impact on the stability of the foreign exchange rate in Iraq for the period 1990-2012، College of Administration and Economics، Wasit University.

2) Al-Jubouri، Sawsan Karim Houdan and Sakban، Qasim Saad (2019). The impact of some monetary indicators on the exchange rate of the Iraqi dinar for the period 1990-2016، Ahl al-Bayt Magazine، Issue 24، 2019.

3) Jarrah، Naeem Sabah et al. (2019). The impact of indirect quantitative tools of monetary policy on some financial stability indicators in Iraq for the period (2003-2016)، Journal of Economic and Administrative Sciences، Volume 25، Issue 110.

4) Al-Khazraji، Soraya (2010). Monetary policy in Iraq between past accumulations and present challenges، Journal of the Baghdad College of Economic Sciences، Issue 23.

5) Al-Khashimawi، Jassim Hadi Faraj، Al-Delfi، Ali Hadi Hamid (without a year). Analysis of monetary policy and the extent of its impact on economic growth in Iraq as a model for the period 2003-2015.

6) Al-Obaidi، Omar Mahmoud Akkawi (2009). The effectiveness of monetary policy in controlling inflationary pressures in Iraq for the period from 1980-2007، College of Administration and Economics، Department of Economics، University of Baghdad.

7) Al-Anzi، Hawraa Jassim Muhammad (2015). The impact of monetary stability on selected economic variables in light of the independence of the Central Bank of Iraq، a case study for the period from 1990-2012، Master's thesis، College of Administration and Economics، University of Karbala.

8) Al-Anzi، Hawraa Jassim Muhammad (2015). The impact of monetary stability on selected economic variables in light of the independence of the Central Bank of Iraq، a case study for

the period from 1990-2012. Master's thesis. College of Administration and Economics. University of Karbala.

9) Al-Ghalabi. Abdul Hussein Jalil and Al-Jubouri. Sawsan Karim Houdan (2017). The impact of the independence of the central bank on some macroeconomic variables in Iraq for the period (1991-2013). Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences. Volume 14. Issue 3. 2017.

10) Al-Ghalabi. Abdul Hussein Jalil (2017). Foreign exchange rate policy and the double shock in the Iraqi economy. Journal of Monetary and Financial Studies. special issue. Third Annual Conference 2017.

11) Kazem. Tabarak Faed (2017). Monetary policy and its role in achieving Iraqi monetary stability. research project. College of Administration and Economics. Department of Economics. Al-Qadisiyah University.

Evaluation of public policies in Iraq (the policy of raising the price of the dollar in 2021as a model)

Assist Teacher. Ban Hassan Ahmed

Essaouira Technical Institute

Central Technical University

banhassan939393@gmail.com

Keywords: Economic policy. Iraq . foreign currency

Summary:

Evaluating the policy of raising the price of the dollar in Iraq in 2021 highlights the importance of understanding the effects of government decisions on the economy and society. Raising the exchange rate of the Iraqi dinar was a bold decision to address economic challenges، but it raised widespread questions and criticism. This evaluation reviews the reasons behind the decision، and analyzes its expected and unexpected effects. It also sheds light on the diverse reactions in Iraqi society and how the decision affects various aspects of daily life and the national economy. This assessment provides a comprehensive overview aimed at understanding the challenges and finer details of government policies and how they can be improved to enhance economic stability and citizens' well-being.